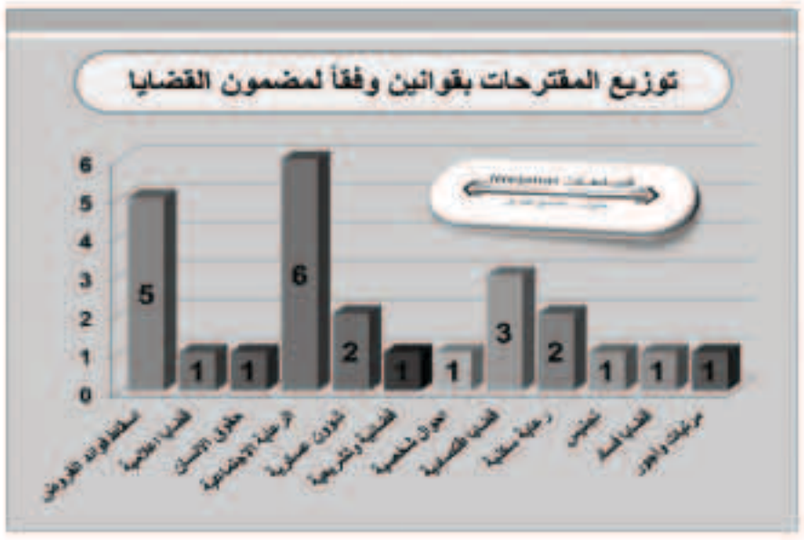

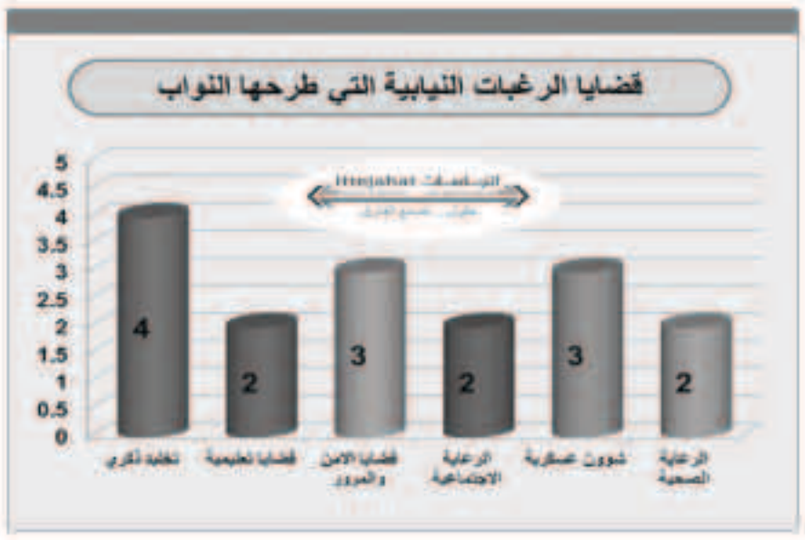

المركز يرصد أعمال المجلس منذ انطلاق دور الانعقاد

اتجاهات: اهتمام برلماني واضح بالقضايا الشعبية و8 تهديدات بتفعيل الاستجواب

■ إسقاط القروض وجريمة الأفنيوز والعلاج بالخارج والإعلام ومكافحة الفساد أهم القضايا

■ الأعضاء قدموا 25 مقترحاً بقانون و16 برغبة والانتخابات سيطرت على الجلسات

أجرت وحدة الرصد البرلماني في مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث قراءة تحليلية لنصف الشهر الاول لمجلس الامة في دور الانعقاد الحالي من الفصل التشريعي الرابع عشر، وركز التحليل على ابرز القضايا التي كانت محور اهتمام اعضاء المجلس، حيث اكد التقرير ان النواب قدموا 22 سؤالا برلمانيا و25 مقترحا بقانون و16 برغبة، كما رصد اتجاهات 8 تهديدات بتفعيل اداة الاستجواب ضد 4 وزراء اضافة الى تهديد لرئيس الحكومة وهو ما تم تفسيره على النحو التالي:

القضايا المثارة

أكد التقرير ان طرح القضايا ذات الطابع الاجرائي المتعلقة بالترتيبات الداخلية في المجلس سيطرت على اهتمامات النواب خلال نصف الشهر الاول من دور الانعقاد الحالي في فصله التشريعي الرابع العشر، وذلك من قبيل الانتخابات الداخلية لرئاسة المجلس اضافة الى منصبي المراقب وأمين السر، وأيضا تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس؛ غير أن من الملاحظ خلال الفترة محل التحليل ارتفاع وتيرة الاهتمام بتشكيل لجان مؤقتة لعدد من القضايا، حيث انصب اهتمام عدد كبير من النواب على الدفع لتشكيل هذه اللجان؛ وكانت من الأمور الاجرائية كذلك الجدل بشأن تغيير أماكن تواجد الصحافيين داخل المجلس؛ هذا فضلاً عن التصريحات التقليدية عن العلاقة بين السلطتين، وتباين المواقف بشأن تشكيل الحكومة. بالأضافة إلى تصريحات صفاء الهاشم حول عزم مكتب المجلس اعادة صياغة بلاغ اقتحام المجلس.

وأضاف: بعيداً عن هذه الجوانب الاجرائية، سيطر على اهتمام النواب عدداً من القضايا الشعبية بشكل مباشر، وفي مقدمتها المطالبة بإسقاط فوائد القروض، وكذلك قضايا البدون التي تحدث فيها أكثر من نائب، والقضايا المتعلقة بالملف الصحي كالعلاج بالخارج والتأمين الصحي. وأيضاً قضايا المسرحين من العمل، ثم تأتي بعد ذلك قضايا مكافحة الفساد، حيث عاد الاهتمام مرة أخرى بالملف المزمن المتعلق بالإيداعات المليونية، كما اهتم النواب بمرسوم مكافحة الفساد والذمة المالية.

على صعيد آخر، لازال ملف الوحدة الوطنية من الملفات التي تحتل أهمية كبيرة لدى المواطن نظراً لطبيعة التركيبة والممارسات الاجتماعية في البلاد، كما حضر الجدل بشأن اعتصام المعارضة غير البرلمانية في ساحة الإرادة وكيفية التعامل مع مسيرات المعارضة، لاسيما وأن مسيرات المعارضة كانت تمر في المناطق السكنية بما يمثل إزعاجا للسكان وإخلالا بالأمن وفق رؤية المعارضين لتلك المسيرات، كما انصب الاهتمام بالأوضاع الأمنية كذلك على واقعة القتل في مجمع الفنيوز.

على الصعيد الخارجي، برز الاهتمام بالاتفاقية الامنية الخليجية والخطر الايراني وتطورات الربيع السوري، ولم يقتصر الاهتمام بهذه القضايا فقط، حيث توجد اهتمامات بأمور أخرى، منها نقل الملف الرياضي إلى وزارة الشباب بدلا من تبعيته لوزارة الشؤون، وقرار وزارة الاعلام بوقف قناة اليوم، إنشاء شركة مغلقة تابعة للدولة لاستقدام العمالة، وأوضاع المرأة في الكويت، وحملة المخالفات على المخيمات، وقضايا الاصلاح الاقتصادي، وقانون الرهن العقاري، وقانون الشركات الجديد.

الاسئلة البرلمانية

وأكد اتجاهات ان اجمالي الاسئلة خلال الاسبوعين الماضيين بلغت 22 سؤالا قدمها 8 نواب وفق المعلن في وسائل الاعلام، توزعت هذه الاسئلة على عدد من القضايا، في مقدمتها الشئون الادارية، حيث قدم النائب احمد لاري سؤالا الى 6 وزراء هم «الاذينة - الحجرف - رولا دشتي - ذكرى الرشيدي - الحجرف - الشمالي» عن القرارات الوزارية والإدارية خلال الفترة من 2012/1/1 حتى تاريخ تقديم السؤال، ثم جاء ملف النفط في الترتيب الثاني حيث حظي بـ4 أسئلة من خلال نائب واحد هو سعدون حماد، الاول عن قيمة عقد شركة شل العالمية مع شركة نفط الكويت والثاني عن مشروع مصفاة النفط في فيتنام والثالث يتعلق بـ قضية الديزل، والرابع حول مشروع مصفاة الصين.

ثم جاءت قضايا الفساد بسؤالين، الاول عن الاساس القانوني لانشاء اللجنة العليا للمشاريع القائمة على املاك الدولة، والثاني حول صحة تورط شخصيات كويتية لها علاقة بحزب الاخوان المسلمين وقياداته في عمليات غسيل اموال مشبوهة، والقضايا العمالية، سؤالين، الاول تعلق بالشركة المزمع انشاؤها باستقدام العمالة المنزلية، والثاني حول اسباب عدم إشهار جمعية الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص.

اضافة الى قضايا اخرى اهتم بها النواب في اسئلتهم البرلمانية فقضايا التعليم كانت عن اكاديمية سعد العبدالله، والاعلام عن تراخيص بث القنوات الفضائية والمحلية، والبدون عن الفترة الزمنية التي وضعتها الحكومة لمعالجة هذه القضية واسباب تفاقم المشكلة، والحريات عن اسباب منع العريفي من دخول البلاد، والرعاية الصحية عن العلاج بالخارج، وتحسين الرعاية الاجتماعية، عن مشروع مستشفى التامينات الاجتماعية للمتقاعدين.

واوضح اتجاهات الى ان وزارة النفط كانت أكثر الوزارات استهدافا بالاسئلة خلال الاسبوع الماضي بواقع خمسة أسئلة، ثم جاءت المالية بأربعة اسئلة، تلتها الداخلية بثلاثة اسئلة، وفي المرتبة الرابعة جاء كل من رئيس الوزراء ووزارة الشؤون، والصحة، بسؤالين لكلا منهما، بينما جاءت المواصلات والتخطيط والاعلام والتعليم بسؤال واحد لكل منهم.

■ 22 سؤالاً من 8 نواب والنفط من أكثر الوزارات استهدافاً

■ 3 تهديدات بمساءلة حسين و2 للشمالي وواحد للمبارك والحمود ورولا

المقترحات بقانون

وأكد اتجاهات أن النواب قدموا «25» مقترحا بقانون، تنوعت بين قضايا الرعاية الاجتماعية التي استحوذت على نسبة كبيرة من اهتمامات الاعضاء ثم اسقاط القروض في المرتبة الثانية من حيث واقعها التكراري، ثم القضايا الاقتصادية بواقع ثلاث مقترحات، ومقترحات اخرى لعدد من القضايا المختلفة، ويلاحظ اختفاء القضايا التشريعية والقضائية من اهتمامات النواب التشريعية، حيث تقلصت الى مقترحين فقط، مع العلم انها اكثر القضايا ارتباطا بالمقترحات بقوانين.

الرعاية الاجتماعية: استحوذت قضايا الرعاية الاجتماعية على اهتمامات النواب، حيث قدموا بصددها ست مقترحات، منهم اربعة تعلقوا بحقوق المرأة وتعديل قانون التامينات «تشكيل لجنة لشؤون المرأة والاسرة، منح راتب للمرأة غير العاملة، تعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية»، قدمها اربعة نواب «معصومة، سعدون حماد، خليل الصالح، العنزي»، وقد قدم النواب «الهاشم، لاري الزلزلة، معصومة، كامل العوضي» مقترحا حول انشاء جهاز لتلقي وانجاز معاملات المواطنين، وطرح الفضل مقترح حول تحديد مكرمة مالية تعطى كرصيد لسد مديونيات الاسرة لفواتير الدولة.

اسقاط فوائد القروض: وفي المرتبة الثانية حلت قضية اسقاط فوائد القروض من اهتمامات النواب اللذين قدموا بصددها خمسة مقترحات حولها من خلال ستة نواب هم «محمد البراك، الجبري، دشتي، العودة، سعدون حماد، العنزي».

القضايا الاقتصادية: قدم النواب «لاري، الجبري، الهاشم، فصيل الكندري، خليل الصالح» ثلاثة مقترحات تعلقوا بـ«تحويل مؤسسة الخطوط الكويتية الى شركة مساهمة، تطوير نظام غرفة تجارة وصناعة الكويت».

قضائية وتشريعية: فيما يتعلق بالقضايا التشريعية والقضائية، قدم النائب خليل الصالح مقترحا حول منح الحق للافراد وجمعيات النفع العام برفع دعاوى مباشرة واصلية امام المحكمة الدستورية، وطرح النائب عسكري العنزي مقترح حول تعديل بعض احكام قانون 36 لسنة 1982 في شأن رجال الاطفاء.

مقترحات اخرى: تم طرح مقترحاً واحداً لكل من القضايا «الاعلامية، حقوق الانسان، شؤون عسكرية، احوال شخصية، قضايا الفساد، ملف التجنيس، المرتبات والأجور»، حيث قدم النواب «الدويسان، دشتي، عاشور، الصانع، لاري» مقترحا واحدا فيما يخص القضايا الاعلامية، وهو المطالبة بإنشاء المؤسسة الكويتية للاعلام، فيما طرح النواب «الدويسان، النجادة، التميمي، معصومة، الصانع» مقترحا واحدا ايضا حول انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، ومقترح حول رفع شرط الـ3 سنوات عن ضباط الصف، قدمه النائب عسكر العنزي.

بينما قدم دشتي مقترحا حول استبدال المادة 214 من قانون الاحوال الشخصية، وفيما يتعلق بقضايا الفساد، قدم النائب الصانع مقترحا طالب فيه باستحداث قانون خاص لمجلس الدولة لمحاسبة موظفي الدولة، وطرح النائب فيصل الكندري حول ملف التجنيس مقترحا حول تجنيس ابناء الكويتيات ممن بلغوا سن الرشد.

الرغبات النيابية

اضاف اتجاهات ان النواب قدموا «16» رغبة نيابية، جاءت في مقدمتها تخليد ذكرى الشخصيات العامة، باربع رغبات، ثم قضايا الأمن والمرور، والشؤون العسكرية بثلاثة مقترحات برغبة لكلا منهما، وهو ما يمكن الاشارة اليه في السياق التالي:

تخليد ذكرى : قدم النائب الخريتج ثلاثة مقترحات برغبة تعلقت باطلاق اسم عدة شخصيات عامة على احد مرافق الدولة وهي «عبد اللطيف ثنيان الغانم، جاسم القطامي، عبداللطيف الثويني» ومن جانبه طرح الجبري رغبة نيابية حول تسمية مدرسة أو شارع في منطقة الخيطان باسم العام خالد بداح بوردن.

قضايا الأمن: اثارت قضية تهريب السيارات الحديثة الى خارج البلاد، اهتمامات النواب، حيث طرح النائب البذالي مقترحا حولها وطالب فيه بإغلاق الطريق أمام تهريب السيارات الحديثة الى الخارج، وقدم نفس النائب رغبة بانشاء دوار في شارع ابو ظبي لمنطقة الصليبيخات، بينما قدم النائب المعيوف رغبة نيابية حول انشاء ادارة مستقلة بوزارة الداخلية تسمى ادارة امن المجمعات والاسواق التجارية.

الشؤون العسكرية: طرح عسكر العنزي، مقترحا تعلق بتطبيق المكرمة الاميرية للعسكريين ما بين ملازم ثاني ونقيب، بينما قدم النائب العرف مقترحا ثانيا، يتعلق بمنح المتقاعدين راتب مقدم كل سنة مع استمرار راتب الشهر، ومن جانبه طرح النائب البذالي رغبة نيابية حول نقل عهدة حفظ امن المنشآت والمرافق إلى وزارة الدفاع.

الرعاية الصحية: ملف تدهور الخدمة الصحية في الجهراء اثار اهتمام النواب، حيث طرح النائب عسكري العنزي رغبة طالب فيه بإنشاء مستشفى بمنطقة الجهراء، بينما قدم كامل العوضي مقترحا تعلق بالتامين الصحي لجميع المتقاعدين.

الرعاية الاجتماعية: قدم النائب عسكري العنزي رغبة بإنشاء مستشفيين خاصين للمتقاعدين، ومن جانبه طرح النائب بدر البذالي، رغبة نيابية تعلقت بمنح قياديي الدولة مبلغ نهاية الخدمة اضافة لمقطوع زيادة الراتب التقاعدي.

القضايا التعليمية: قدم النائب البوص مقترحا برغبة حول المشكلات التعليمية، تعلق بالمطالبة بابتعاث جميع الطلبة الكويتيين الغير مقبولين في الكويت على نفقة الدولة، وطرح النائب عسكر العنزي رغبة بتكليف وزارة التعليم العالي بانجاز خطة ابتعاث خارجية بسعة طلابية مضاعفة.

التهديدات بالاستجواب

واشار اتجاهات الى أن مجمل التهديدات بالاستجواب بلغت «8» تهديدات، منها تهديدين لوزير المالية مصطفى الشمالي، الاول من حسين القلاف على خلفية قضية القروض حيث اكد القلاف أن تصريحات الوزير في هذا الشأن مستفزة لقطاع كبير من المواطنين واذا لم يمتنع عن هذه التصريحات فسوف اتقدم باستجواب من بند واحد وهو «الاضرار بالوطن والمواطنين»، اما التهديد الثاني فقد جاء من قبل النائب خالد الشليمي على خلفية نفس القضية والتي تحدى فيها وزير المالية قائلا «ان اسقاط القروض سوف يمر بإرادة الشمالي أو رغما عنه»، مضيفا ان النية لاستجواب الوزير موجودة.

واضاف اتجاهات ان هاني حسين وزير النفط تعرض هو الاخر لثلاثة تهديدات، تهديدين من قبل سعدون حماد على خلفية عدد من الاسئلة طرحها على وزارة النفط، ملمحا الى ان الوزير لن يجيب عليها وبالتالي ستكون منصة الاستجواب جاهزة، والتهديد الثالث من قبل النائب نواف الفزيع حول عن احياء صفقة الداو كيمكال، قائلا «نحذر بان اي محاولة لاحياء هذه الصفقة سوف تضع وزير النفط فورا على منصة الاستجواب».

اما التهديد السادس فكان من نصيب وزير الداخلية احمد الحمود والذي جاء من النائب يعقوب الصانع على خلفية التعامل مع التجمعات السكنية وتعرضهم الضرب والاعتداء البدني من قبل الداخلية، وقد هدد النائب عسكر العنزي مرتين على خلفية التدخل في شؤون النواب، الاول لرئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، والثاني لرولا دشتي، قائلا «ويا رولا ويا حكومة اقسم بالله لو تدخلتي مرة ثانية سوف اضعك على المنصة».

بعد حصول الجراح طلال الخضر عليه في إنجاز جديد يحسب للبلاد

الكويت تدخل سجل البورد الأوروبي للجراحة العامة

د.طلال أحمد الخضر

دخلت الكويت سجل البورد الأوروبي للجراحة العامة بعد حصول د.طلال الخضر عليه، إذ يعد د.طلال احمد الخضر المبعوث حاليا في برنامج الزمالة بتخصص جراحة السمنة والمناظير في مدينة ميونخ بألمانيا والحاصل على شهادة البورد الألماني من مدينة برلين هو اول طبيب حصل على شهادة البورد الأوروبي في الجراحة العامة، ما يعد انجازا يضاف إلى سلسلة النجاحات التي حققها شباب كويتي طموح خلال السنوات الأخيرة وهذا الشباب الناجح هو الذي يسجل بنجاحاته اضافات للطموح الكويتي الذي بلا حدود ما يرفع اسم دولة الكويت عالميا. وقال دكتور طلال الخضر انه يطمح في تحقيق انجازات عالمية في عالم الطب شاكرا صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على رعايته العلم والعلماء وشمول كل المواطنين برعايته الأبوية ودفعهم إلى إكمال الدراسات العليا التي من شأنها تدفع في اتجاه تطوير الكويت. كما شكر وزارة الصحة وعلى رأسها الوزير الدكتور محمد الهيفي ومعهد الاختصاصات الطبية متمثله بالأمين العام الدكتور ابراهيم عبدالهادي وكذلك قسم البعثات في ديوان الخدمة المدنيه على جهودهم المبذوله ومواجهة جميع الصعوبات والتحديات التي تواجهه البعثات الخارجية.

شهادة البورد الأوروبي

الحربي: يجب محاربة ثقافة العنف في البلد

خالد الحربي

صرح الناشط السياسي والقانوني المحامي خالد ملفي الحربي بأنه يجب على الحكومة باتخاذ خطوات جادة نحو إعادة الأمن والأمان للشارع الكويتي والعمل على محاربة ثقافة العنف التي بدأت تنتشر في مجتمعنا وذلك على اكثر من محور هو دعم الشباب وعمل برامج توعوية لهم وإصدار احكام رادعة لكل من يروع امن وامان المواطنين مبينا باننا نعيش في ظروف إقليمية ودولية صعبة.

لذلك يجب على ابنائها إن يفهموا ذلك مبينا بانه يجب على الحكومة إعلاء وتعزيز مفهوم المواطنة حتى يتسنى للجميع بان يعرف بانه كويتي قبل كل شيء فنحن طوال عمرنا نعيش في نسيج اجتماعي قوي ولم نجد ما يحصل في هذه الساحة إلا في تلك الأيام القليلة الماضية مؤكدا بان الكويت كلها يجب ان تبقى هي الخط الأحمر الكبير ونحافظ عليها من خلال احترام القوانين والقبائل والنسيج الاجتماعي والعمل على رفعة شأنها.

مؤكدا الحربي بانه يجب تفعيل قوانين تحارب الفساد وترويع المواطنين وتعلي من شأن الكويت عاليا من خلال توجهه الحكومة بالاهتمام بالملف الاقتصادي والتعليمي والصحي والرياضي ومعالجة الكثير من القضايا المتراكمة فنحن نريد إن نعمل بدلا من ان نتكلم ونتجادل فهذا لن يعود بفائدة على الشعب الكويتي وسنتأخر عن من حولنا كثيرا.